

اجراءات وقرارات بطلمية  
بقلم / عاصم أحمد حسين

أولا - اجراءات ادارية

أمام ما وصلت اليه حالة البلاد من تدهور اكيد فى جميع فروع الحياة الاقتصادية ( زراعية - صناعية - تجارية ) لجأ البطالة الاواخر الى محاولة انقاذ ذلك التدهور عن طريق الاوامر التى كانت تصدر للموظفين . وبالتالي كانوا يصرون اوامرهم او اجراءاتهم الادارية لتنفيذ تعليمات الملك الى مرءوسيههم .

أ - أوامر وزراء المالية :

ولقد كانت من مظاهر الادارة المصرية فى ايام العصر البطلمى اصـ<sup>(١)</sup>ـدار تعليمات الى المرؤسين كما كان الحال متبعاً منذ عهد الفراعنة وكان ذلك فيما يبدو بناءً على أمر من الملك للحد من ظاهرة معينة . ولا يسعنا هنا الا أن نعرض أوامر وزراء المالية فى العصر البطلمى الى مرؤوسيهـم وبرغم أن هذه الاوامر قليلة العدد فانها تعكس صورة واضحة لمدى الضغط الشديد الذى عانتـه الادارة المالية فى سبيل تحقيق مصالح التاج حتى ولو كانت على حساب الاهالى التاعسين . ولا شك أن أوامر وزراء المالية الى مرؤوسيهـم كانت تتسم بسمة الظروف القاهرة التى استدعت الحاجة الى اصدارها الا وهى محاولة انقاذ احد مواقف التدهور العديدة الناجمة عن ثورات او حروب تؤدى الى هجر الارض وتخريبها ونقص عدد سكان القرى .

ومن ذلك مثلاً أنه في عام ١٦٤ ق م أو قبل ذلك بقليل في فترة من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر ، وكان ذلك عقب غزوة انطيوخوس الرابع عندما سادت البلاد فاقة شديدة ، صدر أول قرار وصل إلينا خبره عن إجبار الأهالي على تأجير أراضي الملك ولعله لم يكن أول قرار من نوعه ، لكنه يرينا فكرة جديدة باعتبار

(١) راجع التعليمات التي نقشت على جدران مقبرة رخمير (Rekmire) وزير الجنوب في عهد تحتمس الثالث والتي يتحدد فيها واجبات الوزير المتعددة. انظر ( جاردنر - مصر الفرعونية - ص ٢١٩ - ٢٢٠ ) .

(١) قرارا استثنائيا . وفي حقيقة الأمر أن القرار نفسه لم يصل إلينا الا أننا استطعنا أن نعرف فحواه من المنشور (Entolé) المتضمن للتعليمات المفصلة التي يبين فيها هيروديس وزير مالية فلوميتور هذا الاتجاه لمرءوسيه من عمال الماليسة hypodioketia, Epimeletia . حيث يذكر هيروديس في منشوره أن هيبالوس (الحاكم العام - Epistrategos) قد واجه الصعاب نفسها في ظروف مماثلة . وتشير القرائن إلى أن هيبالوس كان حاكما على البلاد وأن بطليموس ابيفانييس قد أنشأ هذا المنصب لمواجهة الاضطرابات والثورات القومية وما تمخض عنها من نتائج . وقد ذكر هيروديس في منشوره أحد أعمال هيبالوس في هذه الناحية ، إذ أنه خلال الثورات القومية وما اجتاحت البلاد من اضطرابات هجر المزارعون مساحات كبيرة من الاراضي فأصبحت قاحلة مجدية . مما حدا بهيبالوس إلى أن يناشد مساعدة الاثرياء من مزارعي الملك وأصحاب الاراضي والموظفين . وقد أفلح في حملهم برفق على تحمل مسؤولية دفع الاموال المستحقة على هذه الاراضي ، أو بعبارة أخرى على زراعتها تحت مسئوليتهم . ويبدو أن هذا الاجراء كان من أقدم الخطوات في الاتجاه نحو ارغام الاشخاص القادرين على زراعة الاراضي المهجورة ، وهو الأمر الذي أصبح العامل الاساسي في نظام زراعة البلاد فيما بعد .

ولاشك أن الحاجة الملحة كما ذكرنا هي التي أملت على هيبالوس هذا الاجراء وكانت تدفعه إليه ظاهرتان اصبحتا مستديمتين : وهما قلة الايدي العاملة ونقص مساحة الارض المتزرعة ، مما كان له أسوأ الاثر في الحياة الاقتصادية . ولم يفلح قرار العفو الذي أصدره ابيفانييس في التغلب على هذه الصعاب ، وقد زاد الحالة سوءا غزونا انطيوخوس الرابع والثورة القومية التي قام بها بتوسرابيس وقتل فيها كثيرون وأفضت أيضا إلى اختفاء آخرين في المستنقعات فتركت اراض كثيرة دون زرع

(١) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٠٣ ص ١٧٥ .

(2) U.P.Z., 110.

(٣) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٠٣ ص ١٧٦ .

وفى العام التالى لانتهاى الثورة حدث نقص شديد فى الحبوب الغذائية ، فكان من العبث انقاذ الموقف بمناشدة وطنية الاثرياء وروح التضحية فيهم مما حـدا بالحكومة للالتجاء الى الضغط . فأصدر الملك قرارا يبدو من منشور هيروديس أن فحواه كان : تقسيم الاراضى المهجورة بين كل الاهالى ، وتخفيفا للعبء تقرر خفض الاجار واعطاء المزارعين قروضا . وبرغم التفسيرات الشفوية والكتابية التى وجهت الى عمال المالية لكى يتصرفوا بحزم وعدل . فان الهيروديريفيتاى وبعض الابيقونوموى وغيرهم من عمال المالية فرضوا زراعة الارض على الاهالى كافة دون أى تمييز ولعلـ الاثرياء وذوى النفوذ استطاعوا تفادى هذا العبء برشوة عمال المالية . فكان العبء الاكبر على الضحايا من صغار الناس الذى لم تكن لديهم الموارد لرشوة عمال المالية ولا للنهوض بالعبء الثقيل الذى فرض عليهم . كما طبق عمال المالية الامر على الجنود الذين لم يرسلوا للخدمة فى الاسكندرية ، وعلى أسر الذين أرسلوا . وقد كان الموقف حرجا أمام تدمير كافة الشعب والجنود الوطنيين ولا سيما أن عدد من استقر منهم على الارض زاد سريعا وأنه أصبحت لهم أهمية كبيرة فى الجيش بعد موقعة رفع . وقد أهاج عمال المالية ثائرة هؤلاء الجنود ، مما دفعهم الى ارسال التماس الى الملك اشترك معهم فيه زملاؤهم من حراس النهر (Naukleromachimoi) وكانوا مسئولين عن حماية المواصلات فى النيل وقنواته ، مما أثار مخاوف الملك خاصة وأن عددا منهم كان فى الاسكندرية ضمن حرسه الخاص . فأمر وزير ماليته باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للقضاء على مظالم الجنود الوطنيين والطبقات الدنيا بوجه عام والمصريين منها بوجه خاص . وقد أظهر هيروديس غضبه من التعليمات التى أرسلها الى مرؤوسيه وحمل على رغباتهم وعدم نزاهتهم وقال لهم أنه لم يقصد بعبارة " كل الاهالى " الاكل اولئك الذين يستطيعون تحمل العبء ، أى الاثرياء

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 717-20.

(2) U.P.Z., 110, 11. 91-94.

(3) U.P.Z., 110, 1.99.

والطبقة الوسطى لا الطبقات الكادحة . لكننا لا ندرى أى حد من التوفيق صادفته هذه التعليمات ، التى لاتحوى الا لإشارات غامضة من القادرين والعاجزين . وبرغم أن الاجبار كان يؤدى الى الارهاق ، فانه كان الوسيلة الوحيدة لـ (١) لدى حكومة اعتبرت نفسها القوة الوحيدة المسيطرة على الحياة الاقتصادية .

وهناك مثل آخر لامر أصدره أحد وزراء المالية ، ان أن وثيقة من عام ١٥٦ ق.م . ترينا كيف أن ملتزمى الضرائب القوا بدورهم على كاهل دافعى الضرائب الضغط الذى القته الحكومة عليهم ان أنهم استخدموا كل وسيلة مشروعة وغير مشروعة فى امتصاص دمائهم ولما لم تثمر شكاوى دافعى الضرائب لرجال الادارة المالية ، فانهم لجأوا الى الملك ووزير المالية من جور رجال الادارة المحلية وملتزمى الضرائب . وقد حاول ديوسقوريدس وزير المالية عندئذ ، وضع حد لهذه الحالة بإرسال منشور الى مرؤوسيه فى الاقاليم يذكرهم بأن الملك والملكة يرغبان فى معاملة الرعية بالعدل ، ويأمرهم بعدم ارهاق الناس .

ولا جدال فى أن وزير المالية كان يأمر مرؤوسيه بالاهتمام بعملهم والنزاهة فى مباشرته والاستقامة فى حياتهم والابتعاد عن اخوان السوء والارتقاء فوق مستوى الشبهات ، لكنه ينتقص من قيمة هذه الاوامر الهدى الذى كانت ترقى اليه . ذلك أن الوزير لم ينشر هذه الفضائل لذاتها ، وانما لانها تؤدى الى ترقية (٢) الموظفين وتسهم فى ثراء الملك . واذا كان وزير المالية يأمر باعطاء كل ذى حق (٣) حقه ونشر العدالة وحفظ الامن فى البلاد . فانه لم يبتغ من وراء ذلك

(١) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٣ ، ص ١٧٧ .

(2) U.P.Z., 113

(3) P. Tebt., 703, 11. 272 ff.

(4) C. Préaux, Op. cit., P.565

(5) Cf. U.P.Z., 110

(6) P.Tebt., 703, 11. 40-49; U.P.Z., 113

(١) لا توفير الاسباب التي كانت تساعد الملك على الفوز بأكبر قسط من الدخل ولا شك في أن أوامر وزير المالية لمروسيه كانت تردداً لاصداء أوامر مولاه . مما يبين على الأقل أن صوالح النتائج وحدها هي التي كانت الهدف الاسمي .

وجملة القول انه لو كانت هذه الاوامر والتعليمات فعالة مجددة لما أقدم ملوك البطالمة على اصدار قرارات عفو متكررة لمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه من ضعف في السلطة المركزية . ولو أن الموظفين كانوا يأخذون هذه الاوامر والتعليمات مأخذ الجد ، لما كان هناك داع لتكرار صدورها .

#### ب - مبعوثون ملكيون :

لقد كانت هناك وسيلة أخرى توصل بها البطالمة لانقاذ الاوضاع المتردية التي نجمت عن الاضطرابات والثورات القومية وما تمخص على ذلك من تدهور في الحياة الاقتصادية ، ١/١ وهي ارسال مبعوثين من قبل الملك للطوائف بجميع أنحاء البلاد ( في القرى والمدن ) وحث موظفي الادارة المالية ( بوجه خاص ) على مراعاة <sup>(٢)</sup> الاوامر الملكية من ناحية وحسن معاملة الاهالي والكف عن ارهاقهم ومضايقتهم من ناحية أخرى مثل ذلك المهمة التي كلف بها القائد Strategos بطليموس Ptolemaeus ابن بوروس Pyrrhus على نحو ما يحدثنا به الناس <sup>(٣)</sup> مبتور قدمه المزارعون الملكيون بقرية اوكسوزنخا Oxyrhyncha بمديرية أرسينوى . ويتبين من هذه الوثيقة أن هذا القائد قد أرسل الى تلك القرية لمراقبة موظف الادارة المالية والنظر في شكاوى الاهالي وأنه قد نفذ كل التعليمات التي زود بها قرار كل الاماكن وساعد المظلومين وعين الابستاتي Epistatia الذين يستحقون تلك الوظيفة ، وأنه أثناء موسم الحصاد حرص على عدم وقوع أى ظلم على أى شخص ، وأنه قد أرسل الاوامر الى ( فيما يبدو الى موظف الادارة المالية وكتبة القرية وشيوخها ) كي لا يسمحوا لى شخص بأبتزاز المزارعين الملكيين أو أى فرد آخر .

(1) Cf., C. Préaux, Op.Cit., PP. 565-6

(2) C. Préaux, Ibid., P. 521;

د . نصحي (المرجع السابق) ح ٣ ص ٤١٠ .

(3) P. Tebt., 788 (Mid. II Cent., B.C.)

(4) Cf. Préaux, Op. Cit., 509.

ولا يدل الالتماس على الرغبة في تكرار مثل هذه الزيادة حتى لا يتعرض مزارعو الملك ثانية لضروب الارهاق التي كانت سببا في ايفاد ذلك القائد لانقاذهم منها ؟ وإذا صح ذلك فأننا لاندري ما كان مصير الانماس ، وعلى كل حال فأننا نشك في أن كل قائد ولا ذلك القائد نفسه كان يستطيع زيارة كل قرية من قرى محافظته لانقاذ الناس من أهوال رجال الادارة المالية والملزمين وجباة الضرائب .

### ح خطابات الامان :

وأمام سوء حالة البلاد نتيجة للاضطرابات الداخلية ، ولكي يضمن الملك عدم نقص عدد الرجال الاحرار الذين كانت موارد<sup>(١)</sup> تغيد من خدماتهم ، وضع منذ القرن الثالث قيودا على استعباد الناس بسبب الدين ، ثم<sup>(٢)</sup> قهر في بداية القرن الثاني عدم استعباد أحد بسبب الدين الا اذا كان مدينا للتاج . وفي عام ١١٨ ق م قرر بطليموس الثامن أن محصلي الديون لا يجب ، مهما يكن السبب أن يستولوا على أشخاص مزارعي الملك ولا على أشخاص الذين يمدون الملك بدخله او غيرهم ممن لا يسمح باتهامهم ( أمام القضاء العادي ؟ ) وأنه لا يحق للمحصلين الاستيلاء الا على ممتلكات أولئك المدنيين التي لم يحجبها القرار التالي . ويتضمن هذا القرار عدم الاستيلاء على مساكن مزارعي الملك وما يلزمهم من الادوات والماشية وكذلك مصانع الناسجين وأدواتهم .<sup>(٤)</sup>

- ويبدو أن هذه الضمانات جميعا لم تكن كافية ، إذ أن الحكومة كانت تعطى للذين يؤدون عملا له صبغة اقتصادية خطابات أمان ( Pisteis ) باسم الملك ، تضمن لهم الا يتعدى على سلامة اشخاصهم الدائنون ولا الموظفون . وقد شاع<sup>(٥)</sup>

(1) P. Hibeh, 88; 89; B.G.U., 1273-1278; P. Cairo-Zenon, 59340.

(2) C. Preaux, Op.Cit., P. 541.

(3) P. Tebt., 5, 11. 221-230; Cf., C. Préaux Op.Cit., 542.

(4) P. Tebt., 5, 11. 231-247.

(5) C. Preaux, Op.Cit., PP.543 ff.

استخدام هذه لخطابات في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد ، وأقدم ما وصل إلينا منها يرجع إلى عام ١٨٦/١٨٧ ق م

وقد اتخذ الملك من خطابات الأمان وسيلة - مثل ارغام الأهالي على استئجار الأراضي - لعلاج المهاجرة من القرى وترك الأراضي دون زرع فقد كانت لخطابات الأمان بالنسبة للأشخاص الذين يتمتعون بحمايتهم القيمة نفسها التي كانت لحق المعابد في حماية اللاجئين اليها . وفي عام ٤٨/٤٩ ق م حظرت كليوباترة السابعة وبطليموس الثالث عشر من جديد القبض على المدتين وأمرًا باحترام خطابات الأمان . التي أصدرها ، على الأقل طوال موسم الزراعة .

ومن الجلي أن الباعث على هذه الضمانات ، التي كان البطالمة يمنحونها للمزارعين والصناع على اختلاف أنواعهم ، لم يكن الانتصار لحقوق الأفراد والحرية الفردية ، بتأمين فئات معينة من الناس على أشخاصها وممتلكاتها من دائنيها . ذلك أنه لم يكن لهذه الضمانات دافع إلا حاجة الدولة إلى خدمات تلك الفئات . ولذلك فإنه ليس من الأسراف في الرأي القول بأن الدافع إلى هذه الضمانات كان تحقيق صوالح الملوك قبل كل اعتبار آخر .

#### ثانيا : قرارات عفو الملوك البطالمة

تتم قرارات العفو (Φιλάνθρωπια) التي أصدرها الملوك البطالمة الأواخر من أمرين رئيسيين ، أحدهما هو اضطراب أحوال البلاد وقلق أهلها

(1) P. Tebt., 741 (187/6 B.C); U.P.Z., 124 (175/4 or 165/4); B.G.U., 1810, (52/1 B.C); 1811 (48/7).

(2) C. Préaux Op. Cit., P. 544

(٣) د . نصحى (المرجع السابق) ح ٣ ص ٤١٤ .

(4) B.G.U., 1812.

وتذمرهم تذمرًا شديدًا . والامر الآخر هو محاولة أولئك الملوك تهدئة الوضع العام في البلاد ونشر السكينة فيها واسترضاء الاهالى بوجه عام ورجال الدين المحاربين المصريين بوجه خاص . ورغم أن ما وصل الينا من قرارات العفو قليل ، الا أنها جميعا تتفق من حيث شكلها العام ، ذلك أنها جميعا تبدأ بالعبارات نفسها التى تعبر عن عفو الملك الشامل عن كل رعيته لما ارتكبه من أخطاء وجرائم وآثام ، وتتضمن معظم هذه القرارات دعوة كل الذين هجروا بيوتهم واختفوا عن الاعين ليعودوا الى مواطنهم ويستأنفوا اعمالهم السابقة . وتأتى بعد ذلك منح عامة لكل السكان (١) تنطوى على تنازل الحكومة عما تأخر لها من الضرائب المستحقة حتى تاريخ معين . ولقد كان من مظاهر الادارة المصرية سواء في عصر البطالمة أم في أيام الفراغنة اصدار قرارات للعفو وتعليمات للمرؤوسين وكان الغرض من التعليمات حسن تصرف العدالة والعناية بجمع الضرائب ورفع التقارير الى الملك والموظفين المختصين . ويمكن مقارنة التعليمات التى نقرأها علي جدران مقبرة " رك مى رة " Rekmire وزير الجنوب في عهد تحتمس الثالث بالتعليمات التى أصدرها وزير مالية أحد بطالمة القرن الثالث الى رؤسياه المحليين (٢) وكذلك بتعليمات هيروديس وزير ماليتها بطليموس السادس الى رؤسياه المحليين . وقرار العفو الذى أصدره حرمحسب آخر فراغنة الاسرة التاسعة عشرة ، يذكرنا بقرارات العفو التى أصدرها بطليموس يورجيتس الثانى . واذا كان ذلك كله ينهض دليلا على رغبة الفراغنة وكذلك

(٢) Cf. P. Teb., I, P. 19.

(٢) Welles, The Ptol. Adm. in Eg., J. Jur. Pap., III, 1949, PP. 32 ff.

(3) Breasted, Ancient Records, II, PP. 266. 95.

(4) P. Tebt., 703

(5) U.P.Z., 110

(6) Breasted, Op. Cit., PP. 22-33, nos. 45-67.

(7) P. Tebt., I, 5, PP. 17-7.



البطالة في حماية رعاياهم ، فان الوثائق البطلمية ترينا فارقا هاما يميز البطالة عن الفراغة وهو أن مبعث رغبة البطالة لم يكن حب الخير لذاته وانما المحافظة على صوالحهم المادية .

#### قرار عفو بطليموس الرابع عام ٢١٧ ق م :

عقب موقعة رفح عام ٢١٧ ق م اصدر مجمع الكهنة المنعقد في منف في شهر نوفمبر عام ٢١٧ ق م قرارا حفظه لنا نصب بيثوم (φαραωντάς) باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموتيقية والاغريقية ، واذ يحدثنا هذا القرار بايجاز شديد عن المنح الوفيرة التي أعقدتها بطليموس الرابع على الأهالي ، يسرد بالتفصيل المطول ما أعقدته هذا الملك على المعابد ورجال الدين .

ولعله ليس من الاسراف في الرأي القول بأن هذا القرار الذي أصدره الكهنة كان مستمدا من قرار عفو أصدره بطليموس الرابع في أعقاب موقعة رفح لاستمالة الكهنة بوجه خاص واسترضاء الأهالي بوجه عام بعد ارهاقهم بالاعباء التي اقتضتها الاستعدادات الهائلة لمحاربة انطيوخوس الثالث ، على أمل أن تؤدي هذه المحاولة الى استقرار الاوضاع . بيد أن هذه المحاولة ذهبت سدى ، ذلك أنه عندما عاد الجنود المصريون من انتصارهم في موقعة رفح الى قراهم وأخذوا يباشرون حياتهم العادية ، ازداد احساسهم بالالام من مركزهم الوضع بالنسبة الى الاجانب وحققوا اكثر مما كانوا يحنقون في الماضي على الاعباء المتزايدة التي كان النظام الاقتصادي والمالي يفرضها عليهم . ولا عجب أن رجال الدين المخلصين

(1) P. Tebt., I, 5, PP. 17-7

(١) د . نصحي . (المرجع السابق) ح ٢ . ص ٢٩٨ .

(2) H. Gauthier, H. Sottas, Un Decret Trilingue en l'Honneur de Ptolemée IV, Service des Antiquites de l'Egypte, Cairo 1925; W. Spiegelberg, Beitrage Zur Erklarung des neuen dreisprachigen Priesterdekretes Zu Ehren des Ptolemaios Philopator, Munchen, 1925, PP. 1-30

(3) Cf. E. Bevan, Op.Cit., PP. 389-391.

(٤) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٤ . ص ١٩٠ .

(١) انتهزوا كل الظروف واستنفروا وطنية المصريين ومشاعرهم الدينية فهبوا ثائرين .  
ولا شك أن الشلل الذي أصاب سياسة مصر الخارجية في عهد بطليموس  
الرابع يفسر عادة بإهمال هذا الملك للشئون العامة وبغرامة بحياة اللهو والمجون ،  
لكن لعله كان للثورة المصرية التي لا نعرف عنها إلا النزر اليسير نصيب في هذا  
الشلل .

#### قرار عفو بطليموس الخامس عام ١٩٦ ق م :

ومصدرنا الاساسى لقرار عفو بطليموس الخامس هو قرار حجر رشيد الذى أصدره  
الكهنة فى منف عام ١٩٦ م . اجلا لا لايفانيس . ويبدو أن هذا القرار استند  
الى بيانين أصدرهما الملك ، وأن البيان الاول قد صدر قبل الاستيلاء على  
لوقريوليس (Δυκοπόλες) وبعد وفاة والده أملا فى وضع حد للاضطرابات  
التي عمت البلاد ، إذ أنه عفى عن كل الثوار بوجه عام (٢) والجنود المصريين بوجه  
خاص واعطى السكان والمعابد عامة عددا من المنح . وتشمل منح السكان عامة  
الغاء بعض الضرائب وتخفيف البعض الآخر ، دون تخصيص اسم الضرائب الملغاة  
او المخففة ، وتنازل الدولة عما تأخر لها من ديون ، وفك أسر المسجونين  
والسماح للجنود المصريين وكل من خرج على طاعة الملك فى أثناء الاضطرابات  
باسترداد ممتلكاتهم القديمة بمجرد عودتهم الى مواطنهم . وأما منحه للمعابد فانهما  
كانت متعددة ومتنوعة ، وتشمل هبات سخية كابقاء دخل المعابد ومرتباتهم  
السنوية المالية والنوعية ونصيب الالهة من ضريبة الابهوير (٣) ومن ممتلكاتها كما  
كانت فى عهد أبيه ، والا يدفع الكهنة عن رسامتهم ضريبة بأكبر مما تقرر فى عهد  
أبيه واعفاء الكهنة من الذهاب الى الاسكندرية للاحتفال بعيد ميلاد الملك وعدم

(1) M. Rostortzeff. Soc. and Ec., PP. 709-10

(2) O. G.I.S., 90, 11. 10 ff.

(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., P. 713.

ارغام مزارعى المعابد وعمالها على الخدمة فى الاسطول ، وانقاص الضريبة  
المفروضة على المنسوجات الكتانية الدقيقة (٣) Byssos بمقدار الثلثين واحياء  
ما أهمل من الطقوس الدينية .

وقد أصدر الملك البيان الثانى (٤) بعد استيلائه على لوقوبوليس  
"Lycopolis- Λυκοπόλεως" وخاصة بمناسبة تتويجه فى منصف  
Λεμφίς" ويحوى البيان وصف استيلاء الملك على لوقوبوليس ، والاشارة الى  
أن الملك عاقب الذين ثاروا على أبيه وعليه - وأنه أدى المراسم المناسبة لتتويجه ،  
وأنه جاء بمنح عديدة على الكهنة ، تتضمن تنازل الملك عما تأخر لدى المعابد  
حتى العام الثامن من حكمه من الغرامات المفروضة عليها لعدم تسليم مقادير البوسوس  
Bvoos المقررة للتاج واعفاء المعابد من تكاليف فحص البوسوس الذى قدمته  
حتى ذلك التاريخ ، ومن ضريبة الارذب ἀρταβεία عن كل  
أرورة من أراضى المعابد ، وضريبة القراميون κεραμίων عن كل أرورة مزروعة  
كروما من هذه الاراضى ، وذلك الى جانب المنح السخية وتأسيس المعابد .

ويلاحظ ان اعفاء المعابد من ضريبتى الارذب والقراميون يمثل منحا دائمة  
انقصت من دخل الملك نقضا مستديما .

وقرار حجر رشيد الذى أصدره الكهنة فى منف عام ١٩٦ ق م يتكشف عن صورة  
قائمة للحالة التى ساءت مصر فى أواخر عهد بطليموس الرابع وبداية عهد الخامس . ولا  
شك فى أن هذه المنح التى مر بنا ذكرها لم تعط عفوا ، بل اقتضاها ثقل  
عبء الضرائب وتراكم ديون الاهالى للدولة وما تبع ذلك من مصادرات الاملاك وحشد

(1) Cf., R.L., Cols., 98, 899

(2) E. Bevan, Op.Cit., P. 265.

(3) E. Bevan, Ibid., 265.

(4) O.G. I.S., 90.11. 20 ff.

(5) E. Bevan, Op. Cit., 265-6.

السجون بالدائنين ومرتكبي الجرائم وفرار الكثيرين من مواطنهم في كل أنحاء البلاد . وقد ترتب على ذلك كله نقص عدد سكان القرى وهجر الاراضى والمصانع واهمال الترع والجسور ، والهباب روح الوطنية واشعال نار الثورة بين المصريين ضد طغاتهم . واذا كانت هذه العوامل قد أدت الى تدهور الحالة الاقتصادية ودفعت الى الثورة ، فلا بد من أن الثورة أيضا بما صاحبها من الاضراب عن العمل واهمال المرافق العامة وتخريبها ، قد زادت الحالة الاقتصادية سوءا على سوء .

ولم يؤد العقاب الصارم الذى أنزله ابيفانيس بالثوار فى عام ١٩٧ ق م ولا المنح التى جاء بها على المصريين بعد ذلك الى وضع حد للثورة . ذلك أن حجر رشيد يرجع الى عام ١٩٦ ق م وانتصار الملك على ليفربوليس يرجع الى عام ١٩٧ ق م ففى حين أن الثورة استمرت فى الجنوب حتى العام التاسع عشر من عهد ابيفانيس (عام ١٨٦ ق م) عندما أفلح قواد الملك فى أسر الزعيم النوبى انخماخيس وقواته النوبية التى شاركت فى الثورة ( ٢٧ أغسطس ١٨٦ ق م ) . وبالرغم من القضاء على انخماخيس (فى) عام ١٨٦ ق م ، فإنه يبدو أن الثورة استمرت فى الجنوب حتى عام ١٨٣/١٨٤ ق م ، وهو العام الذى قضى فيه على الثورة فى الدلتا ، عندما استولى بولوقراتيس على سايس ومثل الملك بالزعماء المصريين أفظع تمثيل (٢) .

وقد سبق أن ذكرنا فى عرض الحديث عن ثورات هذا العهد ان وثائق مختلفة تدل على أن حالة مصر العامة لم تتحسن بعد قرار عام ١٩٦ ق م حتى نهاية عهد هذا الملك .

(٣)  
ويلقى خطاب ملكى مزعام ١٨٣/١٨٤ ق م ضوا على الحالة المترتبة على الثورة ، وهذا الخطاب موجه الى شخص يدعى سونوموس Συνόμος ويشير الى أوامر ملكية أصدرها هذا الملك وأبوه وأجداده . واحدى فقرات هذا

(1) M. Rostotzeff, Soc. and Ec., PP. 715-6.

(2) Polyb., XXII, 17, 3.

(3) Sammelbuch, 5675; Cf. P. Tebt., 703, Intr. P. 69;

C. Préaux, Econ. Lag., P. 522.

الخطاب تكاد أن تكون كاملة وهي تتناول مسألة العيون الذين استفحل امرهم ففى خلال الفوضى التى أعقبت الثورة الاهلية ، الى حد دفع الملك الى أن يصدر السى رجال الشرطة تلك التعليمات التى يشير اليها هذا الخطاب . وتتضمن هذه التعليمات توبيخ الذين يوجهون الى الناس تهما باطلة بدون قصد سى ، وأما الذى يتهمون الناس باطلا بقصد استغلالهم وإثارة الاضطراب بينهم فانه يجب تقديمهم الى الملك فى الحال .

(٢) ونستطيع ان نستشف من احدى ثغرات وثيقة من عهد الملك فيلوميتر (٣) الاضطرابات والفوضى فى الريف وفى الاراضى الملكية فى عهد ابيفانس ، اذ أن هيروديس وزير المالية والاقتصاد للملك فيلوميتر يشير فى تعليمات —  $\text{HPW} \delta \eta \varsigma$  المفصلة لمرؤوسيه الى ما فعله هيپالوس  $\text{Ἰππαλός}$  من حيث استصراغ الميسورين من مزارعى الملك وأصحاب الاراضى وموظفى الحكومة ليتحملوا مسؤولية سداد المستحق عن الاراضى المهجورة أو بعبارة أخرى زرعها على مسئوليتهم .

والظاهرة التى دفعت هيپالوس الى اتخاذ ذلك الاجراء ، الذى يتسبب بسمة الظروف القاهرة والتى كانت خطيرة ودائمة فى عهد البطالمة المتأخرين ، هى قلة اليد العاملة . وما كان يتبع ذلك من نقص مساحة الاراضى المزروعة ودك دعائم نظام الدولة الاقتصادى . وقد سبقت الإشارة الى هذه الظاهرة عند الحديث عن منح ابيفانس ولكن هذه المنح لم تؤد الى تحسين أحوال البلاد الاقتصادية . ودليلنا فى ذلك أن قطعة أرض كانت تؤجر فى الماضى لقاء أجر معين ، ثم بيد وأن ايجارها انقص بعد ذلك نتيجة منحة خاصة لاحد الموظفين ، وعلى

(١) د . نصحي (المرجع السابق) ج ٤ ص ١٩٦ .

(2) U.P.Z., 110, PP. 473-496.

(٣) الحاكم العام لمصر فى عهد ابيفانس — وهو منصب يرجح انه انشئ عندئذ لمواجهة الاضطرابات والثورة الاهلية واعادة تنظيم شئون البلاد .

(4) M. Rostovtzeff Soc. and Ec., pp. 717-18.

ذلك فان أحدا لم يقبل استئجارها في عام ١٧٩/١٨٠ ق.م بهذه الشروط ،  
فقرر تأجيرها وفقا لحالتها الراهنة .<sup>(١)</sup>

وفي ضيعة بولونيوس السابقة ، أصبحت توجد مساحات كبيرة من الاراضي  
البرور ، وقد حاولت الحكومة استصلاحها فعرضتها بشروط مغرية ، تتلخص في اعفائها  
من الايجار مدة عشر سنين ثم فرض ايجار آسمى عليها بعد ذلك قدره دراخمة واحدة  
عن كل أرورة .<sup>(٢)</sup>

ونلاحظ ان سوء أحوال البلاد الاقتصادية قد أدى الى تدهور قيمة العملة  
في عهد ابيغانيس ، التي حدد أن نسبة الدراخمة الفضية الى الدراخمة البرونزية  
أصبحت تعادل ٤٢٣ : ١ ، مما حدا بالحكومة الى رفع القيمة الاسمية للعملة مرة  
ثانية .<sup>(٣)</sup>

قرار عفو بطليموس السادس عام ١٦٣ ق.م :

وعندما توفي بطليموس الخامس ، آل عرش مصر الى طفل صغير لم يكن من  
شأن جشع الاوصياء وفساد حكمهم ، ولا الدمار الذي أنزلته بالبلاد غزوتا انطيوخوس  
الرابع ، ولا النزاع بين بطليموس السادس فيلوميثور وأخيه الصغير ولا الثورة القومية  
أن يؤدي ذلك كله الى استقرار الاوضاع في البلاد او الى انتشار حالتها الاقتصادية  
مما لحقها من خراب وتدهور مما حدا بوزير المالية هيروديس الى بذل المحاولة  
التي سبقت الاشارة اليها .<sup>(٤)</sup>

(1) P. Tebt., 829 11. 19 ff.

(2) P. Tebt., 918.

(3) P. Mich., III, 182.

(4) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., Chap. V. Note No. 131;

Cf. T. Reekmans, Ptol; Copper., P. 65.

(5) U.P.Z., 110, PP. 473-496.

وعندما استرد بطليموس السادس عرشه في عام ١٦٣ ق.م ، ولاحظ أن قضاءه على الثورة بنفسه في عام ١٦٤ ق.م . قبل فراره الى روما لم يضع حدا للاضطرابات ، أصدر عفوا يشمل فيما يظن كل الذين كانوا مختبئين أو اتهموا باشتراكهم في الثورة . ومع ذلك فإن الاوضاع لم تستقر في البلاد . وتستدل على ذلك من نشاط عصيات اللصوص في الانحاء المجاورة لمعبد سرايوم منف في عام ١٥٧ وعام ١٥٢ ق.م ومن محاكمة الكثير من زراع الملك حوالي عام ١٥٧ ق.م بتهم السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم . وأبلغ دليل على ازدياد الحالة الاقتصادية سوءا استفحال امر الازمة النقدية التي شهدنا بدايتها في عهد فيلوپاتور ، فقد زادت باستمرار قيمة العملة الفضية وقل تداولها بين الناس ، فأصبحت النسبة بين قيمتها وقيمة العملة البرونزية تعادل ١ : ٥٠٠ . وقد صاحب ذلك بطبيعة الحال ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمصنوعات والاجور . ولما كانت موارد الملك قد نقصت في حين أن التزاماته لم تنقص ، فإنه اقتفى اثر ابيه وجده في تخفيف هذه الالتزامات على حساب الاهالي برفع القيمة الاسمية للعملة البرونزية .

#### قرارات عفو بطليموس الثامن :

وكان عهد بطليموس الثامن ( يورجتيث الثاني ) أسوأ حظا من عهد من سبقوه من ملوك البطالمة . ذلك أنه لما كانت المحاولات التي بذلت قبل عهده لم تفلح في وقف تيار التدهور ولا في القضاء على ارهاق الحكومة لاهالي ، فإنهم استمروا في تدميرهم وتطلعوا الى القيام بثورة جديدة وقد اتاحت لهم ذلك ظروف عهد

(1) Diod., 31, 15a; P. Amh., 30.

(2) U.P.Z., 122, 9.

(3) U.P.Z., 71, 7

(4) P. Tebt., 742, 11. 26 ff., 32 ff.

(٥) راجع د. نصحي (المرجع السابق) ح ٤ ص ٢٠٢ ، ح ٢ ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٩٥-٩٧ .

بطليموس الثامن وكان عامرا بالنزاع الاسرى والاضطراب مما زاد في أحوال البلاد سوءا على سوء ولا أدل على ذلك من اضطراب الملك في محاولة لوضع الامور في نصابها واستصلاح الوضع الداخلى الى اصدار سلسلة من قرارات العفو اعتبارا من عام ١٤٤/١٤٥ حتى عام ٢١٨ ق م

أ - قرارا عفو عام ١٤٤/١٤٥ ق م:

واذا كان لم يصل اليينا نص أول قرار عفو أصدره بطليموس الثامن في عام ١٤٤/١٤٥ ق م فاننا نتبين في وثائق بردية مختلفة<sup>(١)</sup> ان بعض محتويات هذا القرار على الاقل كانت تتعلق ببعض شئون الكهنة مثل احتفاظهم بمناصبهم<sup>(٢)</sup> التي اشتروها من الدولة<sup>(٣)</sup> ، وعدم الاعتداء على حرمة المعابد التي تتمتع بحق حماية اللاجئين<sup>(٤)</sup> ، وحظر الاعتداء على موارد المعابد<sup>(٥)</sup> . وإذا كنا لا نعرف من هذا القرار الا ما أوردناه عن الكهنة والمعابد فاننا لا نستبعد انه قد أقر منح امتيازات لبعض فئات الشعب وبعض الاعفاءات الضريبية لاستتباب<sup>(٦)</sup> الامن في البلاد . ومع ذلك فانه يبدو أن السكينة لم تستتب في البلاد اذ أن الوثائق تحدثنا عن مقاومة رجال الشرطة في الفيوم في خلال عام ١٤٣ ق م لنشاط جماعات المزارعين الهاربين من أراضيهم . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لبقاء نقائص نظام الحكم بل من المحتمل لاستفحالها مما حدا بالكهنة الى الشكوى منها وانتهاز الفرصة لتأييد حقوق يبيدو أن بطليموس الثامن كان قد منحهم اياها في بداية حكمه .

(1) U.P.Z., 161, Col. 3 ff; 162, Col. 5, 21; Col. 9.21;  
P. Tebt., 699; U. Wilcken, Achiv. Pap., XI, 1933.  
P. 149

(2) Cf. P. Tebt., III, Vol (1) , P. 137.

(3) P. Tebt., 699, 11. 1-2

(4) P. Tebt., 699, 11. 15-17.

(5) P. Tebt., 699, 11. 18-21.

(6) V. Martin , Les Papyrus et l'Histoire Adm. de l'E.,  
PP. 144. ff.



ب - قرار عفو عام ١٣٩/١٤٠ ق م :

(١) ان أنه استجابة الى شكوى بعض الكهنة أصدر في عام ١٣٩/١٤٠ قرارا جديدا وجهه الى جميع موظفي الادارة وعمال المالية . وقد جاء في هذا القرار الجديد أنه ، وفقا لقراره السابق الخاص بالمعابد ، يجب عدم المساس بموارد المعابد ، والا يقوم أحد لاي سبب بجمع هذه الموارد فيما عدا من عينهم الكهنة لهذا الغرض . ويجب ارغام المتقاعسين على أداء التزاماتهم المستحقة عليهم للمعابد بانتظام ، وذلك لكي يحصل الكهنة على كل مواردهم كاملة ولا يعوقهم شيء عن القيام بواجباتهم الدينية . و اذا كان عمال الكهنة هم الذين اصبحوا يجمعون كافة موارد المعابد بمقتضى ما قرره بطليموس الثامن ، فان هذا ينهض دليلا على أن الحكومة لم تعد على الاقل رسميا منذ حوالي منتصف القرن الثاني تدير اراضي المعابد وهذا فوز كبير للكهنة . لم يفلحوا في استخلاصه من برائن البطالمة الا نتيجة لتقلقل مركزهم وضعف سلطاتهم . بسبب الاضطرابات والتدهور الاقتصادي الذي عم البلاد .

ح - قرار عفو عام ١١٨ ق م :

(٣) ولقد أصدر بطليموس الثامن عام ١١٨ ق م قرار عفو واحد او اكثر لمعالجة الحال السيئة التي وصلت اليها البلاد . والوثيقة التي تضمنت قرار او قرارات عفو هذا الملك وصلت الينا مهلهلة وضاع الكثير من اجزائها بالاضافة الى ما يشوبها من غموض وابهام في فقراتها بحيث يتعذر تفسيرها تفسيرا صحيحا وكاملا ولا سيما أن بها الكثير من الاخطاء التي وقع فيها الكاتب الذي نسخها . وبرغم كل ما يعقـر هذه الوثيقة من عيوب فانها تعطينا صورة ناطقة لمدى اضطراب احوال البلاد

(1) P. Tebt., G.

(2) P. Tebt., 5.

من جراء الجرائم (١) والاحداث التي وقعت في خلال الحرب الاهلية ، مثل اعمال العنف والتخريب والحريق (٢) وهجر الاراضى ومعيشة اربابها (٣) معيشة قطاع الطرق وعدم دفع الضرائب والايجارات (٤) وبوار الاراضى واهمال الرى وعدم تقديم المواد الخام (٥) التي تتطلبها احتكارات الحكومة ، وعدم القيام بأعمال السخرة ، واغتصاب اراضى التاج . وقد سبق ان ذكرنا في معرض الحديث عن الثورات ان هذه الحالة التي رأينا مثيلتها في خلال المعهد الماضى تكررت المرة بعد الاخرى في عهود خلفاء بطليموس الثامن . ولم يقابل الملك مشاعر الاهالى واعمالهم العدائية بالعقاب ، لان القوة كانت لا تجدى فتيلاً بل اضطر السسى العفو عن مرتكبى الاحداث التي سردناها . ولعن الملك قد ادرك ان اخطر اعدائه لم يكونوا اولئك القاعسين الذين شـاروا لفرط ما قاسوا ، بل الموظفين الذين اساءوا استخدام سلطتهم واستباحوا لانفسهم سلطات لم تكن في حقهم . فقد كانوا يستولون دون حق على السلع الواردة (٦) من الخارج الى الاسكندرية ويجبون من المسافرين قدراً أكبر من معدل العوائد (٧) القانونية . ويدبرون اراضى المعابد ويعتدون على الذين عهد اليهم الكهنة بجباية مواردها ويغتصبون اجزاء منها ويفرضون عليها ضرائب سبق اعفاؤها منها . ويتـزبون (٨) اموال المزارعين باستخدام مكاييل اكبر من المكاييل الرسمية عند كيل ايجارات الاراضى

(1) P. Tebt., 5, 11. 134-8, 147-54.

(2) P. Tebt., 5, 11. 5-24.

(3) P. Tebt., 5, 11. 93-8.

(4) P. Tebt., 5, 11. 193-7

(5) P. Tebt., 5, 11. 198-9.

(6) P. Tebt., 5, 11. 36-58.

(7) P. Tebt., 5, 11. 25-7.

(8) P. Tebt., 5, 11. 28-36.

(9) P. Tebt., 5, 11. 45-72.

(10) P. Tebt., 5, 11. 85-92.

(١) ويجبون منهم ضرائب غير مشروعة ، ويختصون انفسهم باستغلال اخصب اراضي الملك ،  
(٢)  
(٣) ويستخدمون لاغراضهم الخاصة مزارعى الملك ومواشيهم وعمال الصناعات المحتكرة ،  
(٤)  
(٥) ويستبقون لانفسهم المبالغ التي يجمعونها للخزانة العامة ، ويغتصبون لانفسهم حق  
الفصل فى الشكاوى وسجن الناس . ومع أن كل هذه المساوىء كانت تنخر فى  
عظام الملكية وتنتقص من سلطانها بقدر ما كانت تثيره فى الاهالى من سخط وغضب  
شديدين ولا سيما ان أغلب مرتكبيها كانوا من الاجانب ، الا أن المنك لم يذهب  
فى معالجة هذه المساوىء الى أبعد من تحريمها وفرض العقوبات على من يرتكب  
بعضها مرة أخرى . بيد أن ذلك لم يكن علاجاً قاطعاً لان ذلك لم يكن ضماناً  
كافياً لعدم عودة الموظفين الى سابق عهدهم ، والتقاضى ثانية عن انظمتهم  
القائمة ، وعمل كل ما يحلو لهم .

(٦)  
ونستشف من هذه الوثيقة أيضاً امراً بالغ الاهمية لموضوع دراستنا وهو  
الاعفاءات الضريبية ، التي تقرر منحها عندئذ . ذلك أن زارعى الكروم او بساتين  
الفاكهة فى طول البلاد وعرضها اذا زرعوا كروماً او بساتين بين العامين الثالث  
والخمسين والسابع والخمسين من حكم بطليموس الثامن فى الارض التي غمرتها المياه  
او الارض الجافة ، يعفون من الضرائب خمسة أعوام ابتداء من الوقت الذى زرعوها  
فيه ، ثم يطالبون منذ العام السادس بدفع قيمة أقل من القيمة العادية وذلك لمدة  
ثلاث سنين ، وأما منذ العام التاسع فانهم يدفعون ما يدفعه غيرهم من مــــلاك  
الارض التي فى حالة جيدة . هذا الى أنه تقرر حظر سجن الزراع والصناع الذين  
يخدمون موارد الملك أو يبيع مواشيهم وأدواتهم بسبب الدين ، وأعدائهم

(1) P. Tebt., 5, 11. 138-43 = 155-61.

(1) P. Tebt., 5, 11. 144-6 = 162-7.

(2) P. Tebt., 5, 178-97, 248-54.

(3) P. Tebt., 5, 188-92.

(4) P. Tebt., 5, 11. 235-54.

(5) P. Tebt., 5.

(6) P. Tebt., 5, 11. 93-98.

(7) P. Tebt., 5, 11. 221-247.

هم والاغريق الذين يخدمون في الجيش وكذلك الكهنة من عباء اسكان الجنود  
في منازلهم اذا كان كل منهم " لا يملك الا منزلا واحدا " وتقرر أيضا أن الذين  
اشتروا من التاج بيوتا او كروما او حدائق او سفنا يتمتعون بحق ملكيتها دون أية  
منازعة ويعفون من ايواء احد في بيوتهم .

ونص القرار على أنه " سوف يعفى كل شخص من المتأخرات حتى التاسع من  
شهر برمودة (Pharmunthi) من السنة الثانية والخمسين فيما يتعلق  
بالايجارات التي تؤدي قمحا والضرائب فيما عدا مزارعي الملك الذين يفلحون أرضا  
بمقتضى عقود وراثية .....

كما ورد في موضع آخر من هذا القرار ذكر اعفاء من المتأخرات المستحقة من  
الضرائب المختلفة . وبمقتضى هذا القرار وقرار عفو آخر صدر حوالى عام  
١١٨ ، أعترفت الدولة بكل التغييرات التي طرأت على حياة الاقطاعيات  
العسكرية ، ومعنى ذلك أن الدولة أقرت كل التصرفات غير المشروعة السابقة لهذا  
التاريخ .

كما نهى القرار من جباية ضرائب غير مشروعة . ونلاحظ أن قرار عفو ١١٨ ق م  
لم ينسأرضاء الكهنة ، حيث أيد الحقوق التي منحت للمعابد بمقتضى القرارات  
الذين صدروا في بداية عهد الملك . وأهمها حق ادارة أراضيها وعدم اعتداء  
أحد على مختلف مواردها واعفائها من بعض الضرائب واحتفاظ بعضها بما كانت تتمتع  
من حق حماية اللاجئين اليها Ἀβυλίας ويبدو أن استرضاء بطليموس  
الثامن للكهنة على هذا النحو لم يكن هدفا لذاته وانما وسيلة لاستقطابهم وابعادهم

(1) P. Tebt., 5, 11. 168-77.

(2) P. Tebt., 5, 11. 99-101.

(3) P. Tebt., 5, 11. 10-13.

(4) P. Tebt., 5, 11. 14-26.

(5) P. Tebt., 5, 11. 44-8; P. Tebt., 124, 11. 25 ff.

(6) P. Tebt., 5, 1. 166; P. RyI., IV, P. 30, Not. 5.

(7) P. Tebt., 5, 11. 54-84.

عن الدور الرئيسي الذى كانوا يقومون به فى الثورات القومية . بيد أنه كان من شأن تأكيد حق بعض المعابد فى حماية اللاجئين اليها تشجيع الكثيرين من الناقضين على الاوضاع القائمة على الاحتواء بتلك المعابد . ولا يفوتنا أن حق اللجوء الى المعابد كان أحد العوامل المساعدة التى لعبت دورا هاما فى التطورات التى اجتازتها الحياة الاقتصادية .

وإذا ما نظرنا الى قرارات عفو بطليموس الثامن بوصف كونها محاولة لاصلاح الوضع الداخلى وخاصة التدهور الاقتصادى ، فإننا نرى أن هذه المحاولة قد فشلت بعد أن استفحل الداء ، وما له دلالة على أن الملك اذ حظر سجن الزراع والصناع أو بيع مواشيهم وأدواتهم لم يجعل هذا الحظر شاملا وإنما قصره على الذين يخدمون موارد الملك أى مستأجرى أرضه وعمال الصناعات التى يحتكرها ، واذ أعفى كل شخص من المتأخرات استثنى من ذلك أيضا مزارعى أرضه . ولا يقل دلالة عما أوردناه نجد اشارة الى خفض معدل الضرائب التى أثقلت كاهل الأهالى وتسبب فى تراكم الديون عليهم . ولم يكن حظر سجن الذين يخدمون موارد انتصارا للحرية الشخصية وإنما حفاظا على موارد من نقص الايدى العاملة التى تخدمها .

وأبلغ دليل على فشل محاولة بطليموس الثامن اصلاح الحال ما مر بنا ذكره قبلا من الشواهد الناطقة على عدم اقبال الزراع والصناع على عملهم بحماس ونشاط . ولما كانت الحكومة كما هى العادة تؤاخذ الموظفين على ذلك وتطلب منهم السهر على موارد ها ، فإن الموظفين ازاء مسئوليتهم المادية والشخصية قبل الحكومة كانوا يضغطون بدورهم على رؤوسهم وهؤلاء بالتالى على الطبقات العاملة التى عانت أشد المعاناة من جشع الموظفين وانحرافاتهم . وأخذت تتكرر صور مماثلة لما سبق وصفه من اضرابات الى هروب من مواقع العمل الى الاشتراك فى الثورات كلما سنحت الفرصة .

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 399-903.

(٢) د . ٠ نصحي (المرجع السابق) ح ٤ . ص ٢١١ .

### قرارات عفو البطالة الاواخر :

ولقد زادت حالة البلاد سوءاً على سوء بعد وفاة بطليموس الثامن عام ١١٦ ق م في كنف الاضطرابات الداخلية التي نجمت عن الصراع على السلطة ثم عـثرت الثورات القومية مما حرم البلاد حكومة حازمة مستقرة . ولقد نشب هذا الصراع الاسرى اولا بين كليوباترة الثالثة وأمها كليوباترة الثانية حتى وفاة الاخيرة فـسـى أواخر عام ١١٦ ق م ، وثانيا بين كليوباترة الثانية وابنها الاكبر بطليموس التاسع فيلوميتر سوتير حتى طرده عام ١٠٧ ق م ، وذهابه الى قبرص ليعبد العدة لاسترداد عرشه وثالثا بين كليوباترة الثالثة وابنها بطليموس سكندر الى أن توفيت عام ١٠١ ق م فحكم بمفرده الى أن طرده الاسكندر يون عام ٨٩ ق م ولقى حتفه في العام التالي . وعندئذ استرد فيلوميتر سوتير عرشه وقضى ثلاثة أعوام في اخضاع ثورة قومية في الجنوب قبل عام ٨٠ ق م . لتخلف ابنته برنيقي الثالثة لبضعة شهور قبل أن يرغمها صلا دكتاتور روما على أن تشرك معها بطليموس الحادي عشر فحكما سويا أقل من ثلاثة أسابيع ولقى مصرعهما الواحد بعد الآخر . وعندئذ تولى العرش الملك التافه بطليموس الثاني عشر أوليتيس (الزمار ) الذي اتسم عهده بالاضطراب وخراب مالية البلاد . وعندما توفي عام ٥١ ق م آل العرش الى كليوباترة السابعة مع أخويها الثالث عشر والرابع عشر على التوالي ، وكان عهدا عامرا بالنزاع الداخلي والخارجي وكلف البلاد مالا قبل لها عليه .

ولم يكن من شأن الصراع على السلطة ولا نشوب الثورات القومية ولا ضياع قوريناية في عام ٩٦ وقبرص عام ٥٨ ولا المغامرات الخارجية ان تدع فرصة لتحسين حالة البلاد الاقتصادية أو الضرب على أيدي الموظفين العابثين الذين أساءوا استخدام سلطتهم في تطبيق نظام مالي مجحف . وازاء ضعف السلطة المركزية في كنف الظروف التي احاطت بها ، وازاء تحميل الموظفين المسؤولية كاملة عن دخل الملك ومنحهم سلطة واسعة لتحقيق ذلك تحرر الموظفون من سلطان القانون واوغلوا في استخدام

(1) Justin., XXXIX, 3,1; 5,2.

السلطة التي منحوها لضمان الحصول على دخل الملك وأشياء فهمهم . ولما كان الموظفون يؤلفون قوى هدامة شديدة البأس كثيرة العدد بأنفسه لم يكن لكل الوسائل التي أشرنا إليها أى أثر فى الحد من بغى هذه القوى وطفغيانها وتبعاً لذلك فى تحسين الحالة الاقتصادية . ولا أدل على استمرار الأحوال السيئة من أن بطليموس الثانى عشر الزمار أصدر فى عام ٥٩ ق م قرار عفو يشبه القرارات التى سبقته سواء من حيث المحتوى أم من حيث عدم الأثر . ولو أن الأمر كان غير ذلك لما اضطرت كليوباترة السابعة إلى أن تصدر هسى وأخوها بطليموس الثالث عشر فى عام ٤٨/٤٩ ق م قرار عفو يحظر القبض على المدنيين ويأمر باحترام ما أصدره من خطابات الأمان على الأقن طوان موسم الزراعة . ولا أدل علواً لأحوال السيئة التى عمت البلاد مما يصوره لنا عدد من الوثائق من مديرية هيراقليوبوليس من حوالى منتصف القرن الأول قبل الميلاد . إذ أنه يبدو أن أسباب الفاقة والارهاق المالى دفعت الكثيرين فى هذه المديرية إلى هجر أراضيهم والهرب من قرأهم . ولم تكن الحال أفضل من ذلك فى مديرية الفيوم ذلك أنه فى إحدى الحالات هجر الأهالى جميعاً قريتهم هيرانيسوس لم يبق فى القرية سوى كهنة المعبد مما أثار قلق هؤلاء الكهنة على موارد معابدهم . وفى حالات أخرى لم يبق فى القرى إلا عدد قليل من الأهالى ، أرهقتهم الحكومة بتكليفهم بزراعة مساحات كبيرة من الأراضى ، مما حملهم على الاضراب عن العمل . ولا شك أن هذه الأمثلة لم تكن فريدة فى بابها ، ويؤيد ذلك ما كشفت عنه أعمال الحفر والتنقيب المنظمة التى قامت بها جامعة ميشيجان فى قرأنيسس ( كوم أو شيم ) بالفيوم إذ أنها اثبتت أن مساحة هذه القرية كانت فى أواخر عصر البطالمة أصغر مما كانت عليه فى أوائل هذا العصر . ووسط تلك الظروف لا عجب أنه كان لظاهرة عادية مثل عدم بلوغ فيضان النيل مستواه العادى فى منتصف القرن الأول قبل الميلاد نتائج فادحة ، ازعجت الحكومة زعماءاً شديداً يتجلى بوضوح فى الأمر الملكى الذى صدر فى عام ٤٩/٥٠ ق م وقضى بفرض

(1) B.G.U., 1185 (59. B.C.)

د . نصحي ( ح ٤ ) ص ٢٢٠

(2) B.G.U., 1812., (49/48 B.C.)

(3) B.G.U., 1835 (51/50 B.C.)

(4) B.G.U., 1815 (61/60); 1843 (50/49).

(5) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 908-9.

(6) B.G.U., 1730.

عقوبة الاعداء على من يصدر الغلال من مصر الوسطى الى مصر السفلى او مصر العليا بدلا من تصديره الى الاسكندرية . ولا يرجع نقص المحصول الى هذا الحد الى هبوط مستوى النيل فحسب ، بل كذلك الى نقص عدد سكان القرى وقلة مساحة الارض المنزرعة . وتنم العبارات القلقة التي صيغ فيها هذا الامر الملكى عن فزع الحكومة وتدل الاجراءات التي اتخذت على أن أهم ما غيّبت به الحكومة كان ضمان سلامتها بالاجبار والارهاق برغم ما يؤدى اليه ذلك من الاضرار بصوالح البلاد بوجه عام . وهذا الامر الملكى يدل على شيء آخر ، وهو أن الحكومة لم تعد تخشى أهالى البلاد بقدر ما أصبحت تخشى الاسكندرانيين ولعل مرد ذلك كان الى وجود فرق قوية من المرتزقة فى مختلف انحاء البلاد والى الضربات المتلاحقة التى أصابت المصريين وازداد اثرها فى اضعافهم بقدر ما ازداد تفرق شملهم . واذا ما نظرنا الى مظاهر الحياة فى مصر عامة فى آخر القرن الثانى وفى خلال القرن الاول قبل الميلاد فاننا نلاحظ على الفور ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة العملة ، والفقر الذى انتاب مصر فى هذه الفترة . ومع ذلك فاننا لا تسرف فى تقدير الحالة ، اذ لا شك فى ان البلاد لم ينضب معينها تماما ولا فى أن البطالة كانوا لا يزالون يعتبرون أغنى ملوك عصرهم . ولعل السبب فى ذلك انهم لم يستنزفوا كل الكنوز التى كدسها البطالة الاوائل بالتدريج ، مما ساعد بطليموس الزمار على الانفاق عن سعة وكذلك على الاستدانة عن سعة لرشوة مؤيديه من الرومان . ويمكن كليوباترة السابعة من اعداد حملة انطيوخوس فى موقعة اكتيوم . وحتى بعد هذه الحملة عندما فتح اغسطس مصر استولى على كميات هائلة من الكنوز . ولا يرجع شراء كليوباترة السابعة الى ادخال اى تعديـل ملحوظ على احوال البلاد الاقتصادية فى عهدا ، اذ أن الوثائق البردية القليلة التى وصلت الينا من عهدا وكذلك نقودها تدل على أن احوال البلاد

(1) M. Rostovtzeff, Soc., and Ec., P. 909.

(٢) د . نصحي (المرجع السابق) ح ٤ ص ٢٢١ .

(٣) د . نصحي (نفس المرجع) ح ٤ ص ٢٢٢ .



لم تتحسن كثيرا في عهد ها عما كانت عليه في عهد ابيها الزمار (١) ويؤيد ذلك المجاعتان اللتان حدثتا في عهد ها ، واذا كان من الجائز أن سببهما كان انخفاض مستوى الفيضان ، فإنه من المؤكد أنه قد ساعد على استفحال امرهما سوء حالة الجسور والقنوات ونقص مساحة الارض الزراعية وكذلك نقص عدد الزراع في مصر بوجه عام .

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 909-10.